



بيان الجمهورية التونسية في أشغال هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح

نيويورك، 7-25 أفريل 2025

السيد الرئيس،

في البداية، نتقدّم لكم بالتهنئة لتوليكم رئاسة أعمال هيئة نزع السلاح، ونؤكّد حرصنا على دعم جهودكم وجهود رئيسي مجموعتي العمل من أجل إنجاز أشغال هذه الدورة.

ينظّم وفد بلادي إلى بيانات المجموعة العربية والمجموعة الإفريقية ومجموعة دول حركة عدم الانحياز، ويودّ تقديم الملاحظات التالية بصفته الوطنية.

يكتسي موضوع نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية أهمية بالغة في عالمنا اليوم، أكثر من أي وقت مضى. ويبقى استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها مخالفًا للقواعد المتعلقة بسير النزاعات المسلّحة وخاصّة منها مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني.

في هذا السياق، تشدّد تونس على ضرورة مضاعفة الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح، خاصة منها أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية. كما تدعو جميع الدول للعمل على احترام الالتزامات الدولية في مجال الحد من الأسلحة النووية وتنفيذها وفق مبدأ حسن النية " Pacta Sunt Servanda " ، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، إضافة إلى الخضوع لنظام الضمانات الشاملة المعمول به في هذا المجال.

كما تؤكّد بلادي على ضرورة العمل على تطوير نصّ قانوني دولي مستحدث لمجابهة إشكاليات الأسلحة النووية ووضع نظام جديد أكثر صرامة ونجاعة لمكافحة هذا الصنف من أسلحة الدمار الشامل، يتميز بقوة الردع التي تكفل الالتزام الدولي.

السيد الرئيس،

على الرغم من تنصيب ميثاق المستقبل على ضرورة أن تتمسك المجموعة الدولية بالواجبات والالتزامات الواقعة على عاتقها في مجال نزع السلاح، فإننا نسجل تراجعاً في الالتزام بالاتفاقيات دولية الذات صلة. وفي هذا الإطار، تشدد بلادي على العناصر التالية:

- ضرورة العمل سوياً على تنفيذ وتحقيق مقاصد ميثاق المستقبل وأهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدف 16 وكذلك مبادرة الاتحاد الإفريقي المتعلقة بإسكات البنادق.

- أهمية التوصل إلى اتفاق بشأن توصيات هيئة نزع السلاح وذلك لبعث رسائل إيجابية من شأنها أن تساهم في الحد من التوترات السياسية واللهفة المتزايدة على استعمال الأسلحة المحضورة وغير المحضورة.

- ضرورة إخلاء عالمنا، بما في ذلك البحار والمحيطات من الأسلحة النووية حفاظاً على كوكبنا وثروتنا البحرية.

- أهمية إيلاء الأولوية القصوى لإحلال السلام العالمي والاحتكام إلى الشرعية الدولية واحترام سيادة الدول والعدول عن اللجوء إلى القوة واعتماد الطرق السلمية لفض النزاعات.

السيد الرئيس،

في الختام، تجدد تونس التأكيد على انخراطها في كافة الجهود الدولية والاممية الرامية إلى تعزيز الأمن والسلم على المستويين الإقليمي والدولي، وتحقيق التنمية للجميع، وذلك انطلاقاً من ايمانها الوثيق بالعمل متعدد الأطراف وتمسكها بالقيم والمبادئ التي قامت على أساسها منظمة الأمم المتحدة، التي نحتفل هذه السنة بالذكرى الثمانين لتأسيسها.

وتكريساً لهذا الخيار، أقرت تونس سنة 2025 سنة تعزيز التعاون متعدد الأطراف وتوطيد علاقات التعاون مع منظمة الأمم المتحدة وإيلاء التعاون مع الآليات الإقليمية والاممية لحقوق الانسان ما يستحقه من عناية في إطار حوار بناء يحترم سيادة الدولة واستقلالية قراراتها ومبادئ الحياد والموضوعية.